

المصدر: السفير
التاريخ: ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٥

تشكيلات أمنية ولا تعيينات وعون يطالب السنيورة والسبع
بالاستقالة

مليس لن يزور سوريا مجدداً وفريقه يبدأ المغادرة وملف
الاتصالات يتقدم التحقيقات

مراجع أمنية عالمية عرضت على سوريا صفقة ... ودمشق تنفي
<<أكاذيب المر>>



علي لمع) mtc عنصران من فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي مع اثنين من الموظفين أمام مبنى

المتابعة السياسية والإعلامية الجارية لعمل لجنة التحقيق الدولية في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، اختلقت بالمتابعة السياسية والإعلامية والأمنية للوضع الأمني بعد محاولة الاغتيال التي تعرضت لها الزميلة مي شدياق التي تشهد صحتها تحسناً بطيئاً برغم أنها سوف تخضع اليوم لعمليات جراحية بسيطة.

ومع أن المجلس النيابي سوف يشهد اليوم أول مواجهة بين الحكومة والنواب ضمن جلسة مساءلة محددة بعناوين حول الضمان والدواء والهاتف الخليوي، فإن احتمال تحولها إلى جلسة مناقشة سياسية بات رهن ما يقرره المجلس، علماً أن الرئيس نبيه بري قال لـ <<السفير>> ان الطلب المقدم من كتلة <<الإصلاح والتغيير>> برئاسة النائب ميشال عون يجب أن يعرض أولاً على الهيئة العامة للتصويت، وبعدها يتم تحديد موعد لجلسة مناقشة في وقت لاحق. أما العماد عون فقال لـ <<السفير>> <<إذا كان متعزراً على بري تحويلها فوراً فيمكن تعيين جلسة اخرى سريعاً لأن أرواح الناس أولوية ويجب معالجة مسألة أمنهم سريعاً>>.

لكن السجال النقدي حول الوضع العام في البلاد يمكن أن يشهد مرحلة جديدة في ضوء ما سوف يناقش غداً في مجلس الوزراء حيث ان الحكومة ليست بصدد تعيين مسؤولين أمنيين، وان البحث سوف يتناول الخطوات التي يفترض القيام بها لمواجهة التطورات.

وقال رئيس الحكومة فؤاد السنيورة امس إن لبنان <<حيمر في نهاية مرحلة احتضار لا يمكن أن تستمر، سنتعرض ربما لمحاولات إرهاب إضافية في المستقبل القريب وكلما اقتربنا من موعد صدور التقرير المزمع خلال الاسابيع القليلة المقبلة ستكون هناك محاولات ربما وان شاء الله لا تحدث. وستشهدون خلال الايام القادمة جهوداً واضحة على صعيد المعابر وبعض الامكنة والمداهمات وعلى صعيد وجود الاجهزة والمؤسسات الامنية بين اللبنانيين>>.

أما في ردود الفعل السياسية فكان البارز ما أبلغه العماد عون لـ <<السفير>> بأنه وعلى اثر تصريح وزير الداخلية حسن السبع <<فإنني أطالب باستقالته لأنني أعتبرته تصريحاً غير مسؤول لا سيما وقد وعدنا بمزيد من الضحايا والتفجيرات بدل أن يعدنا بمزيد من الاجراءات الاحترازية>> كما طالب باستقالة الحكومة <<فرئيس الحكومة يجب أن لا يتحدث عن وقوع مزيد من الجرحى

والقتلى بل يجب أن يحدد الاجراءات التي يجب اتباعها لتفادي مثل هذا الاجرام الامني أو على الأقل طمأنة الناس بأنه سيتم أخذ مثل هذه الاجراءات>>.
لا تعيينات أمنية

وعلمت <<السفير>> أن الرئيس السنيورة أبلغ إلى المعنيين بالشأن الامني ضرورة القيام بالخطوات اللازمة خارج إطار التعيينات لرؤساء الاجهزة، واتفق على قيام مجلس قيادة قوى الامن الداخلي وقيادة الجيش وإدارتي الامن العام وأمن الدولية بتشكيلات داخلية تستهدف استبدال ضباط كبار ورؤساء وحدات بآخرين على أن يتم لاحقاً البحث بملف قادة الاجهزة. وذكرت المصادر أن بعض المواقع سوف تشهد إبعاد من <<يعتقد فريق الغالبية أنهم من أنصار القادة الامنيين السابقين>>.

ويقول مصدر وزاري ينتمي إلى هذه الاغلبية ان طلب الحكومة الحصول على مساعدة أمنية من دول عربية وأجنبية ولا سيما من الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا هو طلب مساعدة تقنية بحتة نظراً لضعف الامكانيات المادية للاجهزة اللبنانية، وحاجتها إلى الكثير من المعدات والعديد الامني في ظل وقف التطوير وانعدام السيولة المادية الكبيرة للإتفاق على هذه المعدات المكلفة، ويشير المصدر الوزاري إلى أن موضوع الامن أصبح مرتبطاً بالسياسة إلى حد كبير في هذه الظروف، وان لا مجال للإقلاع بأي عمل حكومي أو رسمي في ظل التجاذب السياسي حول الامن. واعتبر المصدر الوزاري أن الحديث عن مخاطر التدخل الامني الاميركي في لبنان مبرر في هذه الظروف، إلا أن الحكومة حريصة على أن تبقى المساعدة في سياقها التقني ولن ترضخ لأي شروط سياسية متعلقة بموضوع الامن.

وذكرت معلومات أن فريقاً من خبراء الأدلة الجنائية والتحقيقات في <<ألف.بي.أي>> الاميركية قد وصل إلى بيروت خلال الساعات الماضية، وان أربعة ضباط من الأردن قد وفدوا أيضاً من عمان حيث مقر الإدارة الإقليمية لوكالة التحقيقات الاميركية في المنطقة.
ألفا متطوع وإجراءات على الحدود

وقالت مصادر متابعة لـ <<السفير>> إن ما وفرته أجهزة الاستخبارات العالمية لميليس وفريقه كان مناسباً لناحية تقديم <<خارطة مفصلة للواقع الأمني في لبنان، وان خبراء من المخابرات الألمانية والفرنسية والأميركية قدموا مساهمات بعدما أمضوا في لبنان وقتاً طويلاً، وأجروا مقابلات مفيدة مع عدد من الشخصيات اللبنانية>>.

ونقلت المصادر عن مرجع سياسي لبناني في فريق الاغلبية النيابية انه <<سمع من وفود أجنبية زارته ويعتقد أن بينها مسؤولين أمنيين كلاماً واضحاً حول ضرورة توجيه النصائح الى جهات لبنانية وسورية لأجل تقديم معلومات سريعة وتقديم تسهيلات لعمل لجنة التحقيق، وان هذه الوفود قالت مبكراً ان لديها معلومات مؤكدة حول تورط الاجهزة الامنية اللبنانية والسورية بجريمة اغتيال الرئيس الحريري>>، ونقل عن المرجع نفسه <<ان شخصيات أمنية أجنبية قالت هذا الكلام في بيروت وفي باريس وان عاصمة عربية متابعة للملف ناقشت الامر مع مسؤولين سوريين وان البحث تطرق الى عرض صفقة على سوريا تقوم على أساس تقديمها ضحايا مقابل منع الامر من الوصول الى أبعد من الاتهام>>.

ملف الاتصالات الهاتفية

على صعيد التحقيقات ايضاً، قامت وحدة من فرع المعلومات في قوى الامن الداخلي بعملية دهم لمكاتب إحدى شركتي الهاتف الخليوي للحصول على معلومات إضافية تتعلق باتصالات هاتفية جرت قبل عملية اغتيال الرئيس الحريري وبعدها، وان لها صلة بالجريمة. وحسب مصادر أمنية رسمية فإن <<التحقيقات الجارية توصلت إلى تحديد أرقام عدة هواتف استخدمت وتم التثبيت من مصدرها التجاري ولكن البحث لم يصل بعد إلى هوية مستخدميها وان كانت هناك شكوك حول من يحتمل أن يكون متورطاً في الأمر>>.

وبناء على المعطيات والإفادات التي أدلى بها الموقوفون الأربعة من أصحاب محال بيع الهواتف الخليوية في طرابلس وبيروت، انتقلت قوة من فرع المعلومات في المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي برفقة ضباط مهندسين اختصاصيين في قطاع الاتصالات، بناء لإشارة النيابة العامة التمييزية، إلى مقر شركة << للاتصالات الكائن في محطة المرفأ في بيروت (مقر شركة ليانسيل

وعلمت <<السفير>> ايضاً أن هناك مشروعاً مقدماً من وزير الداخلية حسن السبع بتطويع نحو ألفي عنصر لمصلحة قوى الامن لأجل تعزيز قدرات المديرية بكل فروعها لأجل تغطية العديد من المهام. ومن جهة ثانية سوف تطلب الحكومة اللبنانية رسمياً من دول غربية كبرى تقديم مساعدات تقنية وفنية كبيرة تحتاجها الاجهزة المعنية في عملها. بما في ذلك ايضاً العمل على وضع تصور لدرجة عالية من التنسيق بين جميع العاملين في الحقل الامني، من خلال إنشاء هيئة تتبع للمجلس الاعلى للدفاع وتكون على صلة دائمة بكل الاجهزة الامنية وبالقيادة الرسمية للبلاد. كما تقرر الطلب إلى قيادة الجيش وقوى الأمن الداخلي وضع خطة مستعجلة لأجل نشر وحدات كبيرة من العناصر العسكرية والأمنية المعنونة والمموهة على طول <<المعايير الترابية>> على الحدود اللبنانية السورية، ويقصد بهذا التعبير الطرق غير الرسمية وغير الشرعية التي تستخدم عادة من قبل مهربيين ويعتقد أنه تم استغلالها لتسلل مسلحين ومواطنين عرب بصورة غير شرعية الى لبنان، وكذلك مراقبة المنافذ البحرية والقيام بدوريات بحرية لمواجهة عمليات التسلل هذه. ميليس والتحقيقات

إلى ذلك، لم يصدر أي موقف حول كلام وزير العدل شارل رزق بشأن طلب استمرار عمل لجنة التحقيق الدولية في مساعدة الجهات القضائية والأمنية اللبنانية في مرحلة ما بعد صدور تقرير رئيس لجنة التحقيق ديتليف ميليس قبل نهاية تشرين الاول المقبل، وسط معلومات تشير الى أن الأخير لن يطلب تمديداً إضافياً لعمل لجنته، وقال مصدر رسمي ل<<السفير>> ان ميليس بدأ يعطي الاشارة الى أنه يريد إنهاء عمله قريباً، وأن بعض مساعديه وبعض الخبراء الذين استعان بهم لأعمال لوجستية وتقنية قد بدأوا بمغادرة لبنان.

وعلم في هذا الاطار أن لجنة التحقيق قد لا تكون بصدد القيام بزيارة ثانية الى سوريا، وأن انطباع ميليس وفريقه عن جولة الاجتماعات التي عقدها هناك لا تشجعه على الاستمرار بها اذا لم يجر إدخال تعديلات على آلية المواجهات بين محققيه والشخصيات السورية التي يطلب ميليس مقابلتها، خصوصاً أن حضور مسؤولين سوريين قانونيين وأمنيين جلسات الاستماع السابقة أثار برأي لجنة التحقيق على إفادات الشهود.

سابقاً) بغية الاطلاع على بيانات وبعض الأمور التقنية والفنية المعمول بها في الشركة لجهة التأكد من وجود مخالفات حصلت في الشركة بتاريخ سابقة بحسب البيان الصادر عن المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي.

واقترحت القوى الامنية بعض موظفي الشركة للتحقيق، وقالت مصادر أمنية رسمية معنية لـ <<السفير>> ان الخطوة تمت بالتنسيق مع عمل لجنة التحقيق الدولية، وان الاقدام عليها بهذه الطريقة يعود الى أن المعلومات التي طلبت في وقت سابق من الشركة نفسها لم تقدم كاملة وان هناك شكوكاً بقيام أحد ما بإخفاء معلومات أو عدم تسهيل الحصول على ما هو مطلوب، ما دفع الى الخطوة التي هدفت الى استخراج المعلومات المطلوبة من موقع شركة <> للمعلوماتية والتي تزود شركة <> بكل المعلومات المتوافرة لديها.

وقامت العناصر الامنية بنسخ مجموعة من الاتصالات عن <<الدااتا>> العائدة للشركة المذكورة، والمتعلقة بثمانية خطوط خلوية يعتقد أن الجناة أو أشخاصاً لهم علاقة ما بالجريمة استخدموها في اتصالاتهم، على أن تعطى النتيجة للجنة التحقيق الدولية.

رد سوري على المر

الى ذلك، ردت سوريا على ما أعلنه وزير الدفاع الياس المر امس حول تلقيه تهديدات ووجود خلافات بينه وبين الرئيس السابق للامن السوري في لبنان العميد رستم غزالة قبل تعرضه لمحاولة الاغتيال. ونقلت وكالة <<سانا>> عن مصدر إعلامي سوري <<غفبه ما صرح به الوزير المر حول تلقيه تهديدات سبقت محاولة اغتياله على خلفية توقيف شبكة إرهابية حضرت لعمل إرهابي ضد السفارة الايطالية في لبنان>>. وقال الخبر كما أوردته وكالة الانباء السورية <<ان المصدر الاعلامي اذ ينفي بشدة كل ما ورد على لسان المر جملة وتفصيلاً يعرب عن استنكاره لمثل هذه التصريحات المليئة بالاكاذيب والاختلاقات ويستغرب أن يسخر المر نفسه لمثل هذا الدور بالتزامن مع عودة أعضاء فريق التحقيق الدولي في اغتيال الحريري من دمشق والاجواء الايجابية التي خلقها التعاون السوري مع اللجنة للكشف عن المجرمين، وأضاف أن مثل هذه التصريحات تتنافى مع أبسط قواعد الصدقية والحقائق التي كان المر يقدم نفسه على أساسها>>.